حجم الطلب تجاوز 1,2 مليار دولار

«بيتك كابيتال» تشارك بإصدار صكوك «الكويت الدولي» بـ 500 مليون دولار

■ الهاجري: قوة الطلب على الإصدار تعكس متانة القطاع المصرفي الكويتي وكفاءة «بيتك كابيتال» ■ الشامي: التغطية القوية وتنوع المستثمرين يؤكدان جاذبية الإصدارات الكويتية وحضورها المتنامي

في إنجاز جديد يضاف إلى سجلها في أسواق رأس المال والدين الإسلامية، شاركت شركة «بيتك كابيتال»، الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي، كأحد المديرين الرئيسيين المشتركين في إصدار صكوك دولية لصالح بنك الكويت الدولي بقيمة 500 مليون دولار ولمدة خمس سنوات، وذلك ضمن هيكل صكوك الوكالة والمرابحة المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وشهد الإصدار إقبالا قويا من المستثمرين الإقليميين والدوليين، حيث تجاوز حجم الطلب 1,2 مليار دولار، بما يعادل تغطية تجاوزت 2,4 مرة حجم الإصدار، في مؤشر يعكس جاذبية الإصدار وثقة المستثمرين في القطاع المصرفي الكويتي بشكل عام.

وقال محمد حمد الهاجري، رئيس قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة «بيتك كابيتال»، إن المشاركة في هذا الإصدار تعكس قدرة الشركة على تقديم حلول تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات المؤسسات المالية الكويتية وتواكب متطلبات المستثمرين في الأسواق الدولية.

محمد الهاجري

خالد الشامي

وأشار الهاجري إلى أن قوة الطلب على الإصدار تؤكد متانة القطاع المصرفي الكويتي وثقة المستثمرين في المؤسسات المالية الكويتية، كما تعكس كفاءة «بيتك كابيتال» في إدارة وتنفيذ الإصدارات الدولية والوصول بها إلى قاعدة واسعة من المستثمرين.

من جانبه، أشار خالد خليل الشامي، نائب رئيس أول في إدارة أسواق رأس المال في «بيتك كابيتال»، إلى أن التغطية القوية التي شهدها الإصدار، والتي تجاوزت ضعف حجم الإصدار، تؤكد استمرار اهتمام المستثمرين الدوليين بالإصدارات الكويتية، وما تتمتع به المؤسسات المالية الكويتية من حضور وجاذبية في أسواق رأس المال الدولية.

وأضاف أن تنوع قاعدة المستثمرين المشاركين في الإصدار، إلى جانب قوة الطلب، يعكس قدرة «بيتك كابيتال» على ربط جهات الإصدار الكويتية بشريحة واسعة من المستثمرين في الأسواق الإقليمية والدولية، بما يدعم نجاح الإصدارات ويعزز حضور الكويت في أسواق التمويل الإسلامي العالمية.

وتأتي هذه الصفقة في إطار مواصلة «بيتك كابيتال» دعم المؤسسات المالية الكويتية في الوصول إلى أسواق الدين الدولية، والاستفادة من خبراتها المتراكمة وعلاقاتها الممتدة مع المستثمرين في مختلف الأسواق، بما يسهم في توفير قنوات تمويل متنوعة للقطاع المالي الكويتي.

كما تعكس الصفقة الدور الذي تقوم به شركة «بيتك كابيتال» في تطوير سوق الصكوك وأدوات التمويل الإسلامي، وتعزيز قدرة المؤسسات الكويتية على الاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق رأس المال العالمية، بما يدعم مكانة دولة الكويت كمركز إقليمي للتمويل الإسلامي.

وبهذا الإنجاز، تواصل «بيتك كابيتال» تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى توسيع نطاق حضورها في أسواق الدين الإسلامية والدولية، من خلال ترتيب وإدارة إصدارات نوعية وتقديم حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم العملاء ويدعم تطور الأسواق المالية.

التقييم الحالي للبيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية المحلية يعكس سلامة ومتانة أوضاع الاستقرار النقدي والمالي بالكويت

«المركزي» يُثبِّت سعر الخصم عند 3,5٪.. و«الفيدرالي» الأميركي يرفع الفائدة 25 نقطة إلى 3,75٪ و4٪

ثبَّت بنك الكويت المركزي سعر الخصم عند 3,5٪، ولم يجار قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) رفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، في أول زيادة منذ أكثر من 3 سنوات، ليرتفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى ما بين 3,75٪ و4٪.

وقال «المركزي» الكويتي، في بيان له أمس، انه في إطار متابعته المستمرة لأهم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والنقدية العالمية والتطورات الجيوسياسية وانعكاساتها المحتملة على أداء الاقتصاد المحلي، فإن تقييمه الحالي للبيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية المحلية المتوافرة لديه يعكس سلامة ومتانة أوضاع الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الكويت، وأن الاتجاهات النقدية تعتبر متوافقة مع الأوضاع الاقتصادية المحلية.

وزاد: «تشير أحدث البيانات النقدية والمصرفية إلى ارتفاع رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنحو 1,9٪ في يوليو 2026 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق، كما سجل كل من رصيد ودائع المقيمين بالبنوك المحلية ارتفاعا بنحو 9,8٪، ورصيد التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعا بنحو 4,8٪ في يوليو 2026 مقارنة بالشهر المقابل من عام 2025، ويذكر في هذا الشأن أن سعر الخصم الحالي يبلغ 3,5٪».

وفي ختام بيانه، أكد «المركزي» الكويتي متابعته المتواصلة والحثيثة للتطورات الاقتصادية والنقدية العالمية والمحلية، بما يكفل اتخاذ الإجراءات اللازمة عبر توظيف أدوات السياسة النقدية وأدوات التحوط الكلي المتاحة لديه، بنهج متدرج ومتوازن ومرن لتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت.

وبالعودة إلى بيان «الفيدرالي» الأميركي، فقد أقرت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بأغلبية 12 صوتا مقابل لا شيء، رفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار ربع نقطة مئوية ليصبح بين 3,75٪ و4٪، دعما لتحقيق التفويض المزدوج لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، كما تواصل اللجنة سياستها الرامية إلى الحفاظ على مستويات وفيرة من الاحتياطيات في النظام المصرفي.

وزاد البيان «يتوسع النشاط الاقتصادي بوتيرة قوية ومستقرة، على الرغم من استمرار ارتفاع مستويات عدم اليقين، ويرجع ذلك جزئيا إلى التطورات الجيوسياسية، كما أن الإنفاق المحلي أظهر قدرة على الصمود، بالإضافة إلى نمو الإنتاجية قوي، والاستثمار الرأسمالي متين، وقد حافظت مكاسب الوظائف على وتيرتها بما يتماشى مع نمو قوة العمل، بينما لم يطرأ تغير يذكر على معدل البطالة».

ولفت البيان إلى أن التضخم لايزال مرتفعا، ومن شأن إجراء السياسة النقدية المتخذ أن يدعم عودة التضخم في وقت أقرب إلى هدف اللجنة البالغ 2٪، وستعمل اللجنة على تحقيق استقرار الأسعار.

في سياق متصل، وتزامنا مع قرار الفيدرالي الأميركي، قرر عدد من البنوك المركزية الخليجية رفع معدلات الفائدة، حيث قرر مصرف قطر المركزي رفع سعر فائدة الإيداع والإقراض وإعادة الشراء بواقع 25 نقطة أساس، وقرر البنك المركزي السعودي رفع معدل اتفاقية الريبو والريبو العكسي بـ 25 نقطة أساس، فيما قرر البنك المركزي العماني رفع الفائدة على عمليات إعادة الشراء مع المصارف المحلية بواقع 25 نقطة أساس.

وقرر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رفع سعر الأساس على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة 25 نقطة أساس، من 3,65٪ إلى 3,9٪، وذلك اعتبارا من الخميس 17 سبتمبر.

وأعلن مصرف البحرين المركزي عن رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة بمقدار 25 نقطة أساس من 4,25٪ إلى 4,50٪ بدءا من اليوم.

ويأتي هذا القرار ضمن الإجراءات التي يتخذها المصرف لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين في ظل التطورات التي تشهدها أسواق المال الدولية.

قالت في تقريرها السنوي إن تحديد أسعارها يتم في أضيق الحدود للمواد الأساسية الضرورية.. ولا تحديد لأسعار «الكمالية»

«التجارة»: حماية المستهلك من التلاعب والاستغلال وتوفير السلع بأسعار مقبولة

■ مواجهة تضخم الأسعار في السوق المحلي تنطلق من مبدأ الاقتصاد الحر وسيادة عوامل العرض والطلب ■ تنفيذ سياسة الحكومة الخاصة بدعم أسعار المواد المدرجة بالبطاقة التموينية.. وتوفير مخزون إستراتيجي

طارق عرابي

أكدت وزارة التجارة والصناعة أنها واصلت خلال عام 2025 القيام بدورها في مجال ضمان توفير السلع والمواد الأساسية الضرورية للمواطنين بأسعار مقبولة وذلك ضمن الالتزام بسياسة الدولة بشأن مواجهة ارتفاع نفقات المعيشة من خلال دعم أسعار السلع.

وشددت وزارة التجارة والصناعة، في التقرير السنوي الذي أصدرته مؤخرا وأطلعت عليه «الأنباء»، على اهتمامها بشؤون وحماية المستهلك من خلال دورها الريادي والكبير في الإشراف على الأسواق المحلية لحماية المستهلك من التلاعب والاستغلال الذي قد يتعرض له، وذلك فضلا عن السياسات المتعلقة بدعم السلع والبطاقة التموينية، حيث قامت خلال العام الماضي بإصدار عدة قرارات وزارية منظمة للعمل.

وأضافت «التجارة» ان السياسة المتبعة لمواجهة التضخم بالأسعار في السوق المحلي تنطلق من واقع الاقتصاد الكويتي المعتمد على مبدأ الاقتصاد الحر الذي تسير عليه الدولة وانفتاح السوق المحلي على كل أسواق العالم وسيادة عوامل العرض والطلب والمنافسة الشريفة بين التجار، لذلك فإن تدخل الوزارة في تحديد الأسعار يتم في نطاق ضيق، يتمثل في تحديد أسعار السلع والمواد الأساسية الضرورية لحياة المستهلك، دون التدخل في تحديد أسعار السلع الكمالية الأخرى التي لا تندرج تحت مظلة التسعير، حيث يترك ذلك لعوامل العرض والطلب، وتوفير مناخ المنافسة بإحداث التأثير المطلوب على اتجاهات الأسعار وتحقيق التوازن بين مصلحة التاجر والمستهلك.

وأوجز التقرير السنوي دور الوزارة في مواجهة التضخم والتغيرات بأسعار السلع والمواد الغذائية الضرورية بالخطوات العملية التالية:

● تنفيذ سياسة الحكومة الخاصة بدعم أسعار السلع الأساسية المدرجة بالبطاقة التموينية، والتي تباع بأسعار محددة بموجب قرارات وزارية صادرة بشأنها مثل المواد الإنشائية كالحديد والإسمنت والطابوق الجيري.

● توفير المخزون الإستراتيجي من السلع والمواد الأساسية (أرز، زيوت نباتية، حليب بودرة، حليب سائل، سكر، عدس، طحين، معجون طماطم، والدجاج)، والتي تفي باحتياجات السكان إلى 6 أشهر وذلك تحسبا لأي ظروف طارئة.

● منع تصدير المواد المدعمة من قبل الدولة لضمان توافرها للمواطنين بكميات وافرة مستمرة وعدم تسربها خارج البلاد لانخفاض أسعارها.

● التعاون مع الجهات ذات الاختصاص مثل الشركة الكويتية للتموين واتحاد الجمعيات التعاونية وشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية عن طريق تقديم الدعم المالي لهذه الجهات مقابل توفير تلك المواد وسداد إيجارات المخازن العادية والمبردة وأجور النقل والتخزين، هذا بالنسبة للأوضاع الراهنة.

وفيما يتعلق بالأهداف العامة التي تتوقع «التجارة» تحقيقها من وراء ذلك، قالت إنها تتمثل بهدفين رئيسيين:

الهدف الأول: تحقيق مبدأ الرقابة الفاعلة على السوق المحلي للوصول إلى التوازن المطلوب بين مصلحة المستهلك ومصلحة التاجر معا، وقد حددت الوزارة السياسة التنفيذية لتحقيق هذا الهدف كما يلي:

● توعية وترشيد المستهلك في تعامله اليومي بالسوق واختياره بين البدائل المختلفة من السلع والخدمات بحيث تتحقق لها أقصى منفعة، مقابل ما يدفعه كثمن للسلع والخدمات المعروضة.

● تعريف المستهلك بالقوانين والقرارات الوزارية الصادرة من قبل الوزارة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة مما يحقق له رقابة ذاتية تساعد في تسهيل جهاز الوزارة القائم بالتفتيش.

● استمرار رقابة الوزارة بالتفتيش على الأعمال التجارية والأسواق العامة لمنع الغش والتلاعب بالأسعار في سبيل حماية المستهلك.

الهدف الثاني: الحفاظ على استقرار المستوى المعيشي للمواطنين وضمان حصولهم على السلع الأساسية بأسعار مناسبة، فقد حددت الوزارة السياسات التنفيذية لهذا الهدف كما يلي:

● تقديم الدعم اللازم للسلع والمواد الأساسية الغذائية تخفيفا لأعباء تكاليف المعيشة وسعيا لخفض أسعار مثيلاتها بالسوق المحلي.

● تقديم الدعم اللازم للمواد الإنشائية مثل: الحديد، الإسمنت، والطابوق الجيري.

● التنسيق بين الوزارة والجهات الأخرى القائمة بالاستيراد والتوزيع مثل الشركة الكويتية للتموين واتحاد الجمعيات التعاونية وغيرها لإيصال تلك السلع للمواطنين بسهولة ويسر عن طريق البطاقة التموينية بالنسبة لمواد الصف الأول أو الأسواق المركزية للجمعيات بالنسبة للأصناف الأخرى.

● السعي لإيجاد مخزون سلعي استراتيجي من المواد الأساسية تحقيقا لمبدأ الأمن الغذائي على المدى الطويل.

● التدقيق والتفتيش المستمر على جهات التوزيع للتأكد من عدم مخالفة القرارات الوزارية المحددة لأنصبة الأفراد وأسعار بيعها.

● العمل على ربط وتشغيل النظام الآلي للبطاقات التموينية في أفرع التموين بالجمعيات التعاونية في جميع مناطق دولة الكويت، تماشيا مع سياسة الدولة في تطوير خدماتها بكافة المجالات، وتطوير النظام الحالي ليتواءم مع تطبيق البطاقة الذكية التي ستحل محل البطاقة التموينية المتداولة حاليا.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

إيرادات سنوية

من جهة ثانية، سجلت وزارة التجارة والصناعة زيادة في إيراداتها خلال السنة المالية 2025/2024 بلغت 338,9 ألف دينار، حيث بلغت إيراداتها الفعلية خلال تلك السنة نحو 23,877 مليون دينار مقارنة بإيرادات قدرها 23,529 مليون دينار للسنة المالية 2024/2023.

وبحسب البيانات الصادرة عن إدارة الشؤون المالية بالوزارة، فإن إجمالي المصروفات الفعلية لوزارة التجارة والصناعة خلال السنة المالية 2025/2024 بلغ نحو 450,696 مليون دينار، بتراجع وقدره 41,686 مليون دينار عن السنة المالية السابقة 2024/2023 والتي بلغت مصروفاتها آنذاك نحو 492,383 مليون دينار.

وأظهرت البيانات أن «التجارة» أصدرت عدد 456 طلب صرف لقسم المخازن والعهد خلال السنة المالية المنصرمة، إلى جانب إصدار عدد 350 طلب شراء، فيما قام قسم المشتريات بإصدار 341 أمر شراء.

أما على صعيد قسم المناقصات والعقود، فقد أظهرت البيانات أن القسم قام بإصدار 629 فاتورة و39 عقد خلال السنة المالية 2025/2024.

الكويت استهلكت 118 طناً من «أرز بشاور» و92 مليون رغيف

كشفت وزارة التجارة والصناعة أن إجمالي قيمة الدعم المنصرف للمواد الأساسية وحليب ومغذيات الأطفال والمواد الإنشائية بلغ نحو 357,88 مليون دينار خلال عام 2025، منها 170,5 مليون دينار لدعم المواد الأساسية، و17,7 مليون دينار لدعم الحليب ومغذيات الأطفال، و169,5 مليون دينار لدعم المواد الإنشائية.

وبحسب البيانات، فقد استهلك الكويتيون نحو 118 طنا من أرز البشاور بقيمة إجمالية بلغت 45 مليون دينار، و23,9 طنا من السكر بقيمة إجمالية 2,7 مليون دينار، و51 مليون دجاجة (مدعومة) بقيمة 44,8 مليون دينار، و92 مليون رغيف خبز بقيمة إجمالية 12 مليون دينار.

وأظهرت تفاصيل الاحصائية أن إجمالي دعم المواد الأساسية والتي يبلغ عددها 9 مواد وتضم: أرز بشاور، سكر، حليب بودرة عادي، زيت نباتي، معجون الطماطم، الدجاج، العدس، الطحين، والخبز فبلغت 170,5 مليون دينار، وهو نفس قيمة الدعم المقدم في 2024، في حين بلغ إجمالي دعم الحليب ومغذيات الأطفال والتي يبلغ عدد أصنافها 54 صنفا بلغ نحو 17,7 مليون دينار، مرتفعا بنسبة 7٪ عن الدعم المقدم لنفس المواد في 2024 والذي بلغ آنذاك 16,6 مليون دينار.

وفيما يتعلق بدعم المواد الإنشائية والتي يبلغ عددها 14 صنفا، فقد سجل إجمالي الدعم مبلغا وقدره 169,5 مليون دينار منخفضا بنسبة بلغت 19٪ عن الدعم المقدم لنفس المواد في 2024 والتي بلغت في ذلك الوقت 208,4 مليون دينار، حيث تضم قائمة المواد الإنشائية المدعومة (أسمنت أسود، طابوق جيري، أسمنت التموين، الحديد، طابوق العازل، التكييف، الخرسانة، طابق أسود «إسمنتي»، الأطقم الصحية، أسلاك كهربائية، عازل مائي، السيراميك والبورسلان، التكسية الخارجية «الأصباغ» والألمنيوم).

46 قراراً وزارياً في عام

في إطار جهودها لتفعيل الأدوات التنظيمية والرقابية التي تهدف إلى إدارة السوق وحماية المستهلك وتنظيم البيئة الاقتصادية، أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال السنة المالية الماضية 2025/2024 عدد 46 قرارا وزاريا تصب جميعها في هذا الإطار، كان من بينها قرارات تتعلق بإضافة أنشطة تجارية جديدة تضاف إلى قائمة الأنشطة التجارية القائمة فعليا.

ومن بين القرارات الجديدة كان قرار تحديد هوية المستفيد الفعلي الذي تفاعل معه السوق الكويتي بشكل كبير نظرا لانعكاسه الكبير على الحركة التجارية في السوق.

وتضمنت قائمة القرارات الجديدة كذلك إضافة مواد غذائية جديدة للبطاقة التموينية (بأسعار مخفضة)، الأمر الذي رفع عدد المواد التموينية المدعومة والمخفضة من 108 إلى 116 سلعة في 2025.